الأنباء
الاثنين 28 نوفمبر 2011

تحت إشراف قضائي كامل.. والمرحلة الأولى تضم 9 محافظات وتجرى في 16 دائرة للقوائم الحزبية و28 للفردي

17,5 مليون مصري يطلقون شرارة البدء اليوم لانتخاب أول برلمان بعد ثورة يناير

اللافتات الدعائية تغطي أحد شوارع محافظة الإسكندرية استعدادا للانتخابات التشريعية (رويترز)

القاهرة ـ أ.ش.أ: يتوجه ملايين الناخبين المصريين إلى صناديق الاقتراع اليوم اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا للإدلاء بأصواتهم في المرحلة الأولى لانتخابات مجلس الشعب والتي ستجرى على 3 مراحل.

وتجرى العملية الانتخابية تحت إشراف قضائي كامل وذلك بإشراف 9530 قاضيا على مدى يومي الاقتراع الذي سيجرى في 9 محافظات هي القاهرة والاسكندرية وأسيوط والبحر الاحمر والاقصر والفيوم ودمياط وبورسعيد وكفر الشيخ، ووفقا للبيانات الحكومية فإن عدد الناخبين للمرحلة الأولى يبلغ 17,5 مليون ناخب ويتنافس في الانتخابات في مراحلها الثلاث 6951 مرشحا على المقاعد الفردية و590 مرشحا عبر القوائم الحزبية.

وتجرى الانتخابات وسط اهتمام مصري وعربي ودولي بالغ لما يمثله البرلمان الجديد من أهمية بالغة باعتباره أول برلمان ينتخب في أعقاب ثورة 25 يناير حيث جاء حل مجلسي الشعب والشورى اللذين سبق انتخابهما عام 2010 باعتباره مطلبا أساسيا من مطالب ثورة 25 يناير وبناء على ما شاب تلك الانتخابات من تلاعب وتزوير لإرادة الناخبين والتي كان قد سبقها إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات في تعديل لدستور 1971، والذي سرعان ما عاد (الإشراف القضائي) ضمن مواد الاعلان الدستوري الذي تم الإعلان عنه في اعقاب الثورة ليتولى قضاة مصر الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية.

ويتم خلال الانتخابات في مراحلها الثلاث اختيار 498 عضوا بمجلس الشعب على ان يتم اختيار ثلثي الأعضاء وعددهم 332 عضوا في 46 دائرة انتخابية بنظام القوائم الانتخابية المغلقة والثلث الآخر 166 عضوا بنظام الانتخاب الفردي في 83 دائرة انتخابية.. وفي النظامين يكون نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل من العمال والفلاحين.

ويقوم الناخبون بوضع اختياراتهم في صندوقين للاقتراع، الأول لقائمة واحدة من القوائم الحزبية المتعددة والثاني لاختيار اثنين من المرشحين عن المقاعد الفردية وتجرى المرحلة الاولى من الانتخابات في 16 دائرة انتخابية للقوائم الحزبية و28 دائرة للفردي وبلغ عدد المراكز الانتخابية 3294 مركزا وعدد المقار الانتخابية 9841 مقرا وعدد اللجان الفرعية 8538 لجنة.

25 ألف منظمة محلية و800 عربية وأجنبية و1580 إعلامياً محلياً وأجنبياً يتابعون الانتخابات

وانتهت عملية الدعاية الانتخابية بصورة رسمية (طبقا للقانون) اعتبارا من صباح أمس الأول، حيث يعتبر اليومان السابقان على الانتخابات يومين صامتين، فيما تبقت اللافتات الدعائية في الشوارع والميادين وأمام مقار اللجان الانتخابية لتحمل أسماء المرشحين عن المقاعد الفردية وبعض القوائم الحزبية ورموزها.

ويشارك في الانتخابات البرلمانية سائر التيارات والقوى السياسية المختلفة والتي جاء في مقدمتها القوى السياسية التي كانت تتعرض لملاحقات أمنية وحصار سياسي، ومن بينها جماعة الاخوان المسلمين التي كانت محظورة على مدى 55 عاما والتي تشارك في الانتخابات عبر ذراعها السياسية حزب (الحرية والعدالة).. والجماعات الاسلامية والقوى السلفية واللذين تعرضا لملاحقات أمنية متواصلة عبر نصف قرن، أيضا الى جانب مشاركة لاول مرة لقوى وائتلافات الثورة الشبابية فضلا عن مشاركة الأحزاب التقليدية والأحزاب السياسية الوليدة، الى جانب مشاركة عدد من أعضاء الحزب الوطني (المنحل) والذين يخوضون الانتخابات على قوائم عدد من الأحزاب التقليدية والوليدة، الى جانب ترشيح بعضهم عن المقاعد الفردية وتجرى العملية الانتخابية وسط اجراءات امنية تتم بتنسيق مشترك بين رجال القوات المسلحة واجهزة الشرطة على جميع اللجان الانتخابية الفرعية.

وتسلم رؤساء المحاكم الابتدائية امس جميع الاوراق والمستندات المتعلقة بالعملية الانتخابية حيث يتم تسليمها للقضاة رؤساء اللجان الفرعية التي ستجرى بها الانتخابات كما قامت اللجنة العليا للانتخابات بالتأكد من صلاحية جميع مقار اللجان الفرعية لإجراء العملية الانتخابية بها.

وتجرى الانتخابات وسط ضمانات متعددة لنزاهة العملية الانتخابية في مقدمتها اجراء الانتخابات تحت اشراف قضائي كامل بدءا من الإعلان عن فتح باب الترشيح للانتخابات ومرورا بجميع الاجراءات الادارية الخاصة بتلقي اوراق الترشيح وانتهاء بإجراء العملية الانتخابية واعلان النتائج الى جانب وجود مندوبين عن سائر المرشحين بداخل اللجان الفرعية وإجراء الانتخابات بموجب بطاقة الرقم القومي وغمس الناخب لإصبعه في حبر غير قابل للإزالة قبل مرور فترة 24 ساعة في أعقاب الإدلاء بصوته، بما يحول دون تكرار إدلاء اي ناخب لصوته لأكثر من مرة الى جانب وجود متابعة من سائر منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة.

وذكرت اللجنة القضائية العليا للانتخابات إن هناك 25 ألف منظمة مجتمع مدني محلية حصلت على تصاريح من اللجنة العليا للانتخابات لمتابعة الانتخابات، بالإضافة إلى 800 منظمة عربية وأجنبية، و1580 إعلاميا محليا وأجنبيا.

وبحسب اللجنة العليا، فإن من لهم حق التصويت في مجمل مراحل العملية الانتخابية، يبلغ قرابة 50 مليون ناخب، وذلك على ضوء أعداد من يحملون بطاقة الرقم القومي، بعد استبعاد الفئات التي لا يحق التصويت بموجب القانون وهم من أدينوا بأحكام قضائية مخلة بالشرف ولم يرد إليهم اعتبارهم وأفراد القوات المسلحة والشرطة والقضاء، في أعقاب عملية تنقية جداول الناخبين التي أشرفت عليها لجنة متخصصة باللجنة العليا للانتخابات وانتهت باستبعاد تلك الفئات والمتوفين من الجداول الانتخابية.

البرادعي: مستعد لحكومة الإنقاذ الوطني والتخلي عن فكرة الترشح للرئاسة

عروسان يحتفلان بزفافهما في التحرير أمس تضامنا مع المتظاهرين (رويترز)

القاهرة ـ أ.ف.ب: في محاولة لتهدئة الأزمة السياسية الأعنف التي تواجهها البلاد منذ إسقاط حسني مبارك، التقى رئيس المجلس العسكري المشير حسين طنطاوي اول من امس المرشحين المحتملين للرئاسة عمرو موسى ومحمد البرادعي الذي أعلن بعدها بساعات استعداده لرئاسة حكومة إنقاذ وطني.

وقالت وكالة انباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية ان المشير طنطاوي بحث خلال لقاءين منفصلين مع البرادعي وموسى «آخر المستجدات والأوضاع على الساحة الداخلية».

وأفادت مصادر سياسية بأن الاجتماعين تناولا امكان تشكيل لجنة استشارية للمجلس العسكري تضم قيادات سياسية مدنية من بينها البرادعي وموسى وذلك كحل وسط لتهدئة المتظاهرين في ميدان التحرير الذين يطالبون منذ السبت الماضي بتسليم الحكم لسلطة مدنية فورا. غير ان البرادعي أعلن بعد لقاء عقده مع ممثلي الأحزاب السياسية والحركات الشبابية انه مستعد لرئاسة حكومة إنقاذ وطني والتخلي عن الترشح للرئاسة الجمهورية.

وفي بيان أصدره مكتبه الإعلامي مساء اول من امس أكد البرادعي، الذي سبق ان أعلن عزمه الترشح لانتخابات الرئاسة، «استعداده الاستجابة لطلب شباب الثورة وقوى الثورة المجتمعة في ميادين مصر والقوى السياسية والاضطلاع بمسؤولية تشكيل حكومة انقاذ وطني تمثل جميع القوى الوطنية، على أن تكون لهذه الحكومة الصلاحيات الكاملة لإدارة المرحلة الانتقالية واستعادة الأمن وإحياء الاقتصاد وتحقيق أهداف الثورة المصرية». واضاف أنه «إذا ما طلب منه تشكيل مثل هذه الحكومة رسميا فإنه على استعداد للتنازل عن فكرة الترشح للرئاسة وذلك لتوفير الثقة والحياد الكامل في قيادته للمرحلة الانتقالية».

وكانت مجموعة من ممثلي الأحزاب السياسية والحركات الشبابية المشاركة في تظاهرات التحرير اقترحت مساء الجمعة ان يتولى البرادعي رئاسة حكومة انقاذ وطني كمخرج للازمة السياسية الأعنف التي تعصف بالبلاد منذ تولي المجلس العسكري السلطة اثر اطاحة مبارك في 11 فبراير الماضي. وأوضح بيان المكتب الإعلامي للبرادعي انه التقى عددا من «ممثلي ائتلافات شباب الثورة وحركة 6 ابريل والقوى والأحزاب السياسية لمناقشة تطورات الوضع السياسي وما يتم تداوله من مقترحات للخروج بالبلاد من المأزق الذي تمر به».

مفاجأة: الرئيس السابق حسني مبارك يدلي بصوته في الانتخابات من إسرائيل!

أظهرت كشوف الناخبين المصريين المقيدين للتصويت من الخارج مفاجأة كبيرة من العيار الثقيل، فقد قام المواطن المصري «محمد حسني السيد مبارك» بتسجيل بياناته لدى الهيئة القضائية العليا للانتخابات من موطنه بالخارج في إسرائيل، للإدلاء بصوته في انتخابات المرحلة الأولى لمجلس الشعب.

وحسبما ورد في سجلات اللجنة القضائية العليا للانتخابات، فإن المواطن «محمد حسني السيد مبارك»، دخل من محل إقامته في إسرائيل على الموقع الرسمي للجنة القضائية العليا للانتخابات وسجل اسمه بالكامل ورقم بطاقته المكون من أربعة عشر رقما، فيها ستة أرقام تطابق تاريخ ميلاده بالفعل.

وتشير بيانات اللجنة العليا للانتخابات إلى أن حسني مبارك استوفى تسجيل جميع بياناته صحيحة من إسرائيل، بما في ذلك محل إقامته في القاهرة بحي مصر الجديدة، واختار الإدلاء بصوته في دائرة مصر الجديدة، كما كتب أن لجنة اقتراعه تقع في مدرسة مصر الجديدة الثانوية النموذجية للبنات بدائرة مصر الجديدة ومدينة نصر، وأكد أنه يرغب في الإدلاء بصوته في انتخابات المرحلة الأولى.

وكما تضمنت الوقائع المسجلة لدى اللجنة العليا للانتخابات أن الرئيس المخلوع قام من إسرائيل بإدخال جميع بياناته صحيحة، بعضها متداول ومعروف بالفعل ووارد في بطاقة رقمه القومي من عينة أنه ذكر، مسلم، ومتزوج ويعمل رئيسا للجمهورية، غير أنه في المقابل قام بتدوين بيانات دقيقة غير متداولة وغير معروفة، مثل مدة سريان بطاقة رقمه القومي، ومعلومات أخرى غير مسجلة حتى في البطاقة كاسم والدته، التي يحتاج إليها التسجيل للمشاركة بالتصويت من الخارج لدى اللجنة العليا للانتخابات.

وأيا كانت الروابط والعلاقات التي تربط الرئيس المخلوع وأصدقاءه بأطراف إسرائيلية متعددة ومتنوعة، فإن هذه البيانات الدقيقة الواردة في سجلات اللجنة القضائية العليا للانتخابات من إسرائيل، تؤكد أن من قام بهذا التسجيل في تل أبيب لديه كل بيانات الرئيس المخلوع بشكل دقيق وصحيح، ويحمل على أقل تقدير صورة من بطاقة رقمه القومي، وسعى من خلال هذا التسجيل إلى إرسال رسائل متعددة ذات مغزى إلى المعنيين في مصر.

طالب علماء الدين بالابتعاد عن السياسة

مفتي مصر: التصويت في الانتخابات شهادة شرعية ومن يتركها فهو آثم شرعاً

القاهرة ـ العربية: أفتى د.علي جمعة مفتي مصر بأن الخروج والتصويت في الانتخابات البرلمانية المصرية شهادة شرعية وأن من يكتم الشهادة فهو آثم شرعا، جاء ذلك في بيان أصدرته دار الإفتاء المصرية امس، ومن هذا المنطلق طالب المفتي الشعب المصري بضرورة الخروج والتصويت، وقال المفتي مخاطبا الشعب المصري «إن أصواتكم أمانة فأعطوها لمن يستحقها».

مشيرا إلى أن ما يتم من تجاوزات داخل العملية الانتخابية كشراء الأصوات وتزويرها هي ممارسات محرمة شرعا وفقا لعشرات الفتاوى التي أصدرتها دار الإفتاء من قبل.

وفي إشارة إلى ترشح بعض التيارات الإسلامية والسلفية وبينهم عدد من المشايخ والعلماء أكد المفتي أنه على عالم الدين أن يظل بعيدا عن السياسة بمعناها الحزبي الضيق، وأن يترك الاختيار للشعب مشددا على ضرورة أن يبقى عالم الدين ملكا لكل الأطراف، وأن يضطلع بدوره في توعية الجماهير وقيادتها نحو ممارسات صحيحة، تتفق والقيم العليا، لتحقيق مصالح الفرد والمجتمع.

وقال المفتي في بيانه للمصريين «أصواتكم أمانة فأعطوها لمستحقيها، لابد أن تقوم مؤسسات الدولة والأفراد وشباب مصر الواعي بدورهم في تأمين العملية الانتخابية، الشعب المصري أمام مسؤولية تاريخية وهو مطالب بأن يتحملها، القوي الأمين، والحفيظ العليم، هذه قواعد الاختيار الصحيحة، عالم الدين يجب أن يبتعد عن السياسة الحزبية ويتركها للشعب.

وأكد د.علي جمعة ضرورة تكاتف المصريين جميعا من أجل إنجاح العملية الانتخابية باعتبارها أولى الخطوات في اتجاه الاستقرار السياسي والاقتصادي وبناء مؤسسات الدولة المصرية في عصرها الجديد، وشدد المفتي على أن تضطلع كل الأطراف بمسؤولياتها تجاه إتمام تلك الانتخابات، سواء على مستوى مؤسسات الدولة أو الأفراد، مطالبا شباب مصر الواعي بأن يقوم بدوره التاريخي في المشاركة في صنع غد أفضل لوطنهم الغالي. وحمل المفتي في بيانه الشعب المصري ما أسماه «مسؤوليته التاريخية» تجاه اختيار برلمان يصنع دستورا للبلاد تتأسس عليه الحياة عقودا من الزمان. وطالب المفتي المصريين بضرورة التدقيق في الاختيار وترشيح الأفضل والأصلح وصاحب الكفاءة حتى تعبر البلاد إلى بر الأمان، وأوضح أن معايير الاختيار لابد أن ترتكز على ما لفت إليه القرآن الكريم حين قال: (... إن خير من استأجرت القوي الأمين) وقوله تعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام: (اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم)، فالأمانة والعلم والقدرة على فهم طبيعة المرحلة، والبرنامج الذي يراعي المصالح العليا لوطننا الحبيب كلها يجب أن تكون أسسا للاختيار. حسب تعبير البيان.

مرتضى منصور لإسراء عبدالفتاح: «هديكي بالجزمة»!

وقعت مشادة كلامية على الهواء بين المستشار مرتضى منصور، المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، والناشطة السياسية إسراء عبدالفتاح عقب محاولة منصور إجراء مداخلة تلفونية على الهواء مع الإعلامي معتز الدمرداش مقدم برنامج «مصر الجديدة» على قناة الحياة، مساء امس الاول، أثناء استضافة إسراء عبدالفتاح.

وكانت إسراء قد رفضت مداخلة منصور فرد عليها منفعلا: «هديكي بالجزمة.. وما يشرفنيش إني أدخل معاكي على الهواء»، وقالت اسراء: «إن المستشار مرتضى منصور يدعي أنه أجرى اتصالا هاتفيا بالرئيس السابق مبارك وطلب منه الإفراج عني أثناء اعتقالي في 2008 على خلفية أحداث 6 إبريل، وهو ما لم يحدث بالمرة».

مرتضى منصور

إسراء عبدالفتاح